

عملية بناء الدولة دراسة في المفهوم، الأبعاد، والمرتكزات

الأستاذ لبوخ محمد
جامعة الجيلالي ليايس ، سيدي بلعباس

أفرزت نهاية الحرب الباردة أوائل تسعينيات القرن الماضي منعرجا حاسما و ذلك من حيث جملة الحركات و التحديات العالمية الجديدة التي أفرزتها على صعيد تحقيق الأمن و الاستقرار، و الرفاه للشعوب وفق نمط نيوليبرالي مؤثرتا بذلك على دور الدولة وعلاقتها ببيئتها الداخلية و الخارجية و في مقابل هذا نمت نزاعات مختلفة من حيث الكم و النوع على غرار دول مثل : ناميبيا ، موزنبيق ، وكمبوديا ، السلفادور، و غواتي مالا. بالإضافة إلى ذلك ظهرت نزاعات في دول أخرى مثل : أنغولا ، و النزاع بين الشمال و الجنوب في السودان و كذا النزاعات التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة مثل ليبيريا ، يوغسلافيا ، و الصومال ، كل هذه التطورات الدولية حتمت على المجموعة الدولية إدراج هذه الظواهر على سلم أولوياتها كما حتم على الباحثين إيجاد إطار أكاديمي يتناول ظاهرة هشاشة و ضعف الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار، و تبني استراتيجيات و سياسات لإعادة بناء هذه الدول بما يتوافق و تحقق متطلبات و رفاه الشعوب .

و بناء عليه تقتضي دراسة عملية بناء الدولة التطرق لمجموعة من المفاهيم و المداخل النظرية المفسرة لها كونها عملية سياسية مركبة تتطلب إطارا منهجيا متجانس يتوافق و أبعاد عملية بناء الدولة السياسية منها، و الاجتماعية ، الاقتصادية ، الفلسفية ، الثقافية و الحضارية.

و من خلال ما سبق ستركز هذه الدراسة على المحاور التالية :

1 مفاهيم عملية بناء الدولة.

2 أبعاد عملية بناء الدولة .

3 مرتكزات عملية بناء الدولة .

و بناء عليه ستعالج هذه الدراسة عملية بناء الدولة كونها ظاهرة مركبة تتعدد فيها الأبعاد و المستويات، و الأشكال و ذلك من خلال طرح التساؤلات التالية:

ما هو مفهوم عملية بناء الدولة ؟ و ماهي الأبعاد التي تسعى عملية بناء الدولة إلى تحقيقها؟

و ما هي المنطلقات و المرتكزات التي يقوم عليها مفهوم عملية بناء الدولة و التي يمكن اعتبارها مؤشرات قياس تقدم عملية البناء ؟

المحور الأول: عملية بناء الدولة المفاهيم و الأبعاد:

لابد في البداية من التعرف على مفاهيم عملية بناء الدولة ،و التي تختلف حسب اختلاف المدارس و التوجهات فمنها ما هو سياسي، قانوني، اجتماعي و مؤسساتي، بالإضافة الى مجموعة الخصائص المميزة لعملية بناء الدولة ،و الغاية منها.

أولاً: مفهوم عملية بناء الدولة:

تعرف الموسوعة السياسية الميسرة بناء الدولة **State-Building**: كونها عملية اقامة المؤسسات و الهياكل السياسية للدولة و ادائها لوظائفها بفعالية ، و أساس نجاح عملية بناء الدولة يكمن في توسيع نطاق مزاوله الحقوق و أداء الواجبات العامة و طرح النظرة المحلية جانباً . (1) كما تشير عملية بناء الدولة (02) ،على أنها "عملية هادفة لتطوير قدرات المؤسسات و شرعية الدولة فيما يتعلق بتفعيل العملية السياسية في التفاوض على مبادلة المطالب بين الدولة و مختلف الفعاليات الاجتماعية بحيث تكون الشرعية النتيجة الرئيسية لفعالية هذه العملية مع مرور الوقت .على أن مفهوم الشرعية قد يكون متضمناً الهويات التاريخية و المؤسسات معا إلى جانب القدرات و الموارد ، المؤسسات و الشرعية ، العملية السياسية الفعالة القادرة على المرونة في الانتاج (03).

و يعرف حامد ربيع عملية بناء الدولة كونها " تشير إلى تعزيز القوة النسبية للدولة او توسيع القدرة التنظيمية للدولة في مواجهة المجتمع " (4) و في نفس السياق تعرف عملية بناء الدولة كونها مجموعة من الاجراءات الوطنية أو الدولية الجادة المتخذة من أجل تأسيس و إصلاح مؤسسات الدولة، حيث تعتبر الأهداف الرئيسية لبناء الدولة تشمل توفير الأمن و ارساء سيادة القانون، بالإضافة إلى الفعالية في وظائف مؤسسات الدولة الرسمية فيما يخص تقديم السلع والخدمات الأساسية . بما يبنى الشرعية السياسية لمجموعة جديدة من مؤسسات الدولة التي يجري بناؤها (5).

و في هذا الصدد نجد **فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama** الذي عرف عملية بناء الدولة على أنها : "تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ، هذا ما يعني أن مفهوم بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها " (6)

أما بالنسبة لجورج بورديو عملية بناء الدولة هي ذلك المشروع المزمع تحقيقه في إطار زمني غير محدود و القائم على انخراط المؤسسات في الوسط الاجتماعي و المساهمة في دوامه ما يضمن وجود صلة وثيقة تربط بين الدولة من جهة و الشعور الوطني من جهة ثانية .(7)

كما يمكن بناء تصور لمفهوم عملية بناء الدولة من الجانب النظري ، كونه الجمع بين مزيج غير عادي من المثالية والواقعية :المشروع المثالي يكمن في تمكين الناس من الحفاظ على أنفسهم من خلال التعليم و الحوافز الاقتصادية ، وفضاء لتطوير

المؤسسات السياسية الناضجة ، و الواقعية كأساس لهذا المشروع في نهاية المطاف هي التخلص من تبعات الاحتلال العسكري. او بمعنى آخر مشروع مرحلة ما بعد الاستعمار. (8)

اما من الجانب القانوني فيعرّف بناء الدولة على أنه عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع ، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع ، وتقليص الفجوة بين الحاكم والمحكومين ، وصولا إلى تحقيق الاستقرار السياسي. (9)

من خلال هذا التعريف يتضح أن بناء الدولة يستلزم توفر قواعد و أطر و معايير قانونية نابعة من خصوصية البيئة المحلية ، بهدف تنظيم العلاقة بين المؤسسات الرسمية و غير الرسمية من جهة ، و بقية العلاقات ما بين الانساق الاجتماعية الأخرى ، ناهيك عن ضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم بما يضمن عدم الاعتداء على الحقوق المدنية و السياسية ، و التي تحدد في نفس الوقت طبيعة نظام الحكم.

المحور الثاني: أبعاد عملية بناء الدولة (Dimensions Of State Building)

:(Process)

أ / بناء الدولة الأمة (National – building) :

من خلال تعريف عملية بناء الدولة على أنها مأسسة (11) الحاجة إلى اختراق او تغلغل عاطفي /إيديولوجي للمجتمع، إذ أن ذلك الربط هو الذي يمكن الانظمة من النمو والاستمرار . (12)

يتضح أن هذه العملية تتركز في الدول الجديدة و أساس ذلك خلق احساس عام بالهوية القومية، و شعور (13) غالبية الأفراد بالانتماء للأمة و للنظام السياسي القومي.

و في نفس الاتجاه يشير مفهوم بناء الدولة الأمة الى امكانية تحويل المجتمعات التي هي دول قومية (14) شكلا إلى دول قومية فعلا و يتحقق هذا طالما تنشأ هذه الدولة ، و تنتظم الحياة السياسية في اطارها، و تميز الدولة القومية الحديثة وفق المنظور الغربي بمجموعة من الخصائص:

- وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات لا تنافسها في ذلك اي سلطة اخرى.
- نمو القدرة التنظيمية للدولة ، فضلا عن تعاظم دور الاجهزة البيروقراطية من تنفيذ القواعد النظامية و القانونية لمختلف قطاعات المجتمع و نشاطاته.
- وجود مفهوم محدد للمواطنة يتخطى الفوارق الدينية العرقية و الاثنية و اللغوية ، و يؤكد قيمة المساواة ، و بالتالي يفتح مجال التكامل و الاستقرار السياسي و الاجتماعي داخل المجتمع. (15)

- من خلال ما سبق يتضح ، أن الدولة القومية ما هي تلك الدولة التي تجمع شتات شعبيها و عناصرها العرقية في نظام سياسي واحد و قوي ، و لا مانع من وجود عناصر عرقية أخرى في هذه الدولة.

و في نفس الاتجاه ، فإن عملية بناء الأمة تشير إلى ذلك الجهد الرامي و المركز على خلق أو نقل الشعور بالانتماء و الولاء للقبيلة و العشيرة الى الولاء و الانتماء للدولة (الحديثة) . و يكون ذلك من خلال توفر هذه الاخيرة على القدرة التكاملية و الاندماجية و التي تتمثل في تحقيق انصهار المواطنين بهدف خلق رباط قومي بينهم و هو ما يعرف بالهوية القومية التي تعتبر جوهر هذه العملية لتحقيق الولاء للدولة (الوطن) ، و يكون ذلك من خلال نظام التعليم الجماهيري و أدوات التنشئة السياسية و الثقافة السياسية التي تركز مفهوم المواطنة Citizenship (16).

ب / بناء دولة الرفاه (Welfare State) :

ظهرت دولة الرفاه منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث اتخذت بعض الدول الأوروبية سياسات تمثلت في التدخل المباشر لتوفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ، حيث سعت تلك الدول إلى زيادة دورها في تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين. وهذه السياسة هي ما يطلق عليها "سياسة الرفاه" أو سياسة الخيار الاجتماعي ، وتعني مجموعة البرامج التي تلزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة لضمان مستوى معيشي للمواطنين. وتشمل هذه السياسات والبرامج الخدمات التالية:

- توفير التعليم العام.
- توفير الرعاية الصحية.
- توفير فرص العمل، أو أن تضمن الدولة حداً أدنى من الدخل في حالة البطالة.
- المساعدة في توفير المسكن المناسب.
- ضمان الرعاية الكاملة لمن هو في حاجة : كالعاجزين والمعاقين والفقراء.

و الهدف من ذلك هو أن تتدخل الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لقطاع كبير من المواطنين ورفاهتهم. ونتيجة لهذه السياسات والبرامج فقد زادت أهمية الدولة في حياة شرائح كبيرة من المجتمع ، وزاد دورها في توفير مختلف أنواع الرعاية الضرورية للمواطنين. وانطلاقاً من هذه السياسات والبرامج فقد تجاوزت الدولة حدود وظائفها التقليدية ، المتمثلة في توفير الأمن وتطبيق العدالة ، لتقوم بوظائف إضافية قد لا تكون من وظائف الدولة. فالدولة التي تقدم مثل هذه السياسات والبرامج لمواطنيها يطلق عليها : "دولة الرفاه " .

إن دور دولة الرفاه المعاصرة لم يتوقف عند توفير الخدمات الأساسية والرعاية الاقتصادية والاجتماعية فحسب ، بل تعدى ذلك إلى ضمان الحقوق المدنية : كالمساواة أمام القانون وكفالة الحريات الفردية في العمل وحق الملكية والاعتقاد والرأي ، ضمان الحقوق السياسية : كالمشاركة السياسية والتأثير في عملية ممارسة السلطة السياسية وحق التصويت والانتخاب والترشيح للمراكز السياسية. و يضح مما سبق ان دولة الرفاهية هي نظم من الاستحقاقات و الفوائد التي تستهدف الأفراد بهدف تحقيق رغباتهم على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و حتى السياسي كضرورة تاريخية وحتمية . (17)

ج / بناء الدولة الفاشلة (Failed state - Building) :

إن بناء الدولة يشير إلى إعادة بناء المؤسسات العامة التي تمكن الدول الفاشلة (18) أو الضعيفة التي عجزت عن استعادة قدراتها بفعل الازمات المتراكمة (أزمة الهوية ، أزمة المشاركة السياسية أزمة المشروع السياسية ، أزمة التوزيع ، أزمة التكامل ، و أزمة الاندماج) و التي تجاوزت في كثير من الأحيان قدرات بعض الانظمة السياسية و تسمى عادة الدولة الهشة **Fragile State** ، مما يتطلب وضع استراتيجياتو تبني مفاهيم مركبة و متعددة الابعاد تهدف إلى إعادة البناء الوظيفي لمؤسسات الدولة كي تقوم بالغايات الموكلة بها ، المتمثلة في المهام و الوظائف الاساسية التي تتمتع بها الدولة الحديثة .

و في نفس الاتجاه ، نجد أن كل الأدبيات التي كتبت حول فشل الدولة وبناء الدولة تتقارب نحو الرأي القائل بأن من المتوقع أن أداء الدولة موجه للقيام بالمهام الثلاثة الأساسية التالية:

- الدولة هي لضمان الأمن تجاه مواطنيها داخليا وتجاه الدول الأخرى و مواطنيها خارجيا على حد سواء أمن مواطنيها داخليا و خارجيا على حد سواء .
- يفترض من الدولة أن تقدم خدمة الرعاية الأساسية لمواطنيها و هو ما يعرف بالرفاهية الاجتماعي.

- يجب أن ينظر إلى الدولة كممثل شرعي من قبل مواطنيها يكون ذلك من خلال بناء مؤسسات و تعزيز شرعيتها و هو ما يشكل عملية بناء الدولة ككل . (19)

المحور الثالث: مرتكزات عملية بناء الدولة:

لا يختلف منطق بناء الدولة كثيرا عن منطق الحكم الراشد كنموذج في ممارسة السلطة من حيث تقاطع أبعاد كلا المفهومين بالإضافة إلى فواعل و مؤشرات القياس و الغايات.

و انطلاقا من تعريف ماركو رانجيو و تيبولت Marcou, Rangeon et Thibault et اللذان يريا أن الحكم الراشد هو تلك الأشكال الجديدة و الفعالة بين القطاعات الحكومية و التي من خلالها يكون الأعوان الخواص و كذا المنظمات العمومية و الجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة . (20)

فإن عملية بناء الدولة كجهد واعي تعتمد على الممارسة الرشيدة للقائمين عليها و بالاعتماد على مجموعة من الأسس و المرتكزات بدءاً بالقاعدة المؤسساتية المتمثلة في المؤسسة الدستورية و وصولاً إلى الثلاثية المركبة التي تضم كل من القطاع العام ممثلاً في الإدارة العامة، وإشراك كل من القطاع الخاص، و المجتمع المدني (المحلي و الدولي) في عملية البناء. (21).

أولاً : المؤسسة الدستورية (Constitution) :

يؤكد الدكتور حسن أبشر أن الدولة العصرية تنهض بوظائفها المتنوعة و المتعددة من خلال الإدارة الحكومية المتمثلة في مؤسساتها السياسية و التشريعية و القضائية و التنفيذية، من هنا تبرز الحقيقة الجوهرية ، و هي أن السمة اللازمة و المميزة للدولة الحديثة هي دولة مؤسسات بالقدر الذي أصبح فيه بناء الدولة و تأصيل سبل النمو و التجديد الحضاري فيها يعتمد أساساً على كفاءة و فعالية مؤسساتها . (22)

و بناء عليه يتضح أن مؤسسات الدولة الرسمية و غير الرسمية كي تحقق الفعالية في وظائفها لا بد أن تركز على مرجعية تضمن استقلاليتها و استمراريتها و المتمثلة في:

الدستور (23) الذي يعتبر بمثابة المؤطر للحياة السياسية، المقنن لدولة الحق والقانون، الضامن لحقوق الإنسان، فالدستور هو الإطار المرجعي لعملية بناء الدولة القائمة على قوة المؤسسات وما يتصل بها من مبادئ وقيم مؤسسة لعملية البناء. حيث يعتبر القانون الدستوري القاعدة الأساسية للقانون ، و يعرف بأنه ذلك الفرع من القانون الذي يحدد القواعد القانونية المتعلقة ببنية الدولة و طريقة ممارسة السلطة السياسية. و بالتالي فهو يشمل كل ما يتصل بالدولة في أساسها و تكوينها و شكلها ، فكل ما يتعلق بوجود الدولة و مقوماتها و عناصر تكوينها و طرق ممارسة السلطة فيها يندرج تحت مفهوم القانون الدستوري ، فالأعمال الإدارية مثلاً ليست صالحة إلى إذا امتثلت للقوانين و هذه بدورها تفقد صحتها إذا لم تتطابق مع الدستور ، الذي يعتبر الضابط الأساسي و المنظم لمؤسسات السياسية للدولة (24).

فالقانون الدستوري هو مؤسسة المؤسسات التي تنظم العلاقة بين كل السلطات التنفيذية ، التشريعية و القضائية و كيفية سيرها بالإضافة إلى علاقة الحاكم بالمحكومين وفق قواعد و معايير تعكس الايديولوجية العامة للدولة.

ثانياً : القطاع العام (Public sector) :

يمثل القطاع العام في عملية بناء الدولة أجهزة الإدارة العامة كونها فاعل رسمي في بلورة السياسات العامة و تنفيذها و هذا يتوقف على مدى فعالية و صحة هذا الجهاز في القيام بوظائفه. بالإضافة إلى مجموعة من الفواعل غير الرسمية متمثلة في أفراد المجتمع المدني على المستوى المحلي و المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي.

1/ الإدارة العامة (Public Administration) :

تعد الإدارة العامة المركب الأساسي لبناء الدولة من منطلق عامل التكامل البنوي الوظيفي بين الدولة والسلطة باعتبار أن الإدارة هي مجموعة المؤسسات والأجهزة الإدارية الحكومية المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة (25) Policy Public كون هذه الأخيرة تمثل القواعد التنظيمية المعبرة عن فلسفة الدولة و وظائفها (26) المرسومة من طرف القادة السياسيين و تقديم الخدمات للصالح العام .(27)

والسياسة العامة أيًا كانت تعريفها فإنها في النهاية تستلزم ضرورة الإحاطة بعدة مستويات تحليلية عند دراسة عملية البناء داخل الدول والمجتمعات ومن أبرز تلك المستويات:

أ /المستوى المؤسسي : الذي يرصد الأطر التنظيمية الحاكمة لعملية صنع السياسات العامة.

ب/المستوى الوظيفي : الذي يركز على دراسة وتحليل الأدوار الحقيقية للفاعلين الرئيسيين.

إجمالاً يقوم اقتراب السياسة العامة على ثلاثية مهمة : التراكم المعرفي / التكامل المنهجي / التشابك البيئي. و يمكن التطرق لدور السياسة العامة في بناء الدولة كاقتراب نظري عبر فحص الأصول المنهجية التي يستند إليها هذا الاقتراب ، وأهمها:

- إشكالية الاستمرار والتقطع في السياسات العامة للدول.
- إشكالية حدود المشاركة والانعزال في السياسات العامة.
- إشكالية الفعالية التنفيذية في السياسات العامة.
- إشكالية الانسجام والتكامل في السياسات العامة.
- إشكالية الرقابة في السياسات العامة.
- إشكالية العلاقة بين الإدارة والسلطة.

ثالثاً : المجتمع المدني (Civil Société) :

يعتبر المجتمع المدني أحد أهم الفواعل غير الرسمية المساهمة في عملية بناء الدولة من خلال خلقه للمجمل الحراك داخل الدولة ، و ينقسم المجتمع المدني الى محلي و مجتمع مدني عالمي تمثله المنظمات الدولية غير الحكومية ، و التي تنامي دورها كأحد الفواعل المهمة في رسم السياسات الوطنية للدولة.

أ / يعتبر المجتمع المدني : (28) من الفواعل الأساسية غير الرسمية في بناء الدولة حيث أن عملية بناء المجتمع المدني تتضمن في الوقت نفسه عملية بناء الدولة بحيث دولة المؤسسات و القانون تصبح الدول ملتزمة بمجتمعها و معبرة عنه.و هذا ما يعني تحول كل طرف إلى مركب مكون للطرف الآخر.

في هذا الاطار يعرف الدكتور سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه:"مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية ، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية ،

أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية ، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف " (29)

وتتضمن تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات ، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (من الوراثة)، وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أركان أساسية :

- **الفعل الإرادي الحر** ، فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده ، ولذلك فهو يختلف عن "التنظيمات العائلية" كالأسرة والعشيرة والقبيلة ، ففي التنظيمات العائلية لا يملك الفرد حرية اختيار عضويته ، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث ، والمجتمع المدني يختلف عن الدولة ، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن حقوق معينة.

- **التنظيم المؤسسي** : فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات ، كل تنظيم فيها يضم أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم ، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها ، وهذا التنظيم سواء كان رسميا أو غير رسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما ، فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام.

- **الجانب الأخلاقي السلوكي** وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين ، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية ، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض ، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة المستندة إلى قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي . (30)

و بناء على ما سبق يمكن القول أن المجتمع يتكون من بنية مؤسسية تظم مؤسسات و تنظيمات كما يستند إلى بنية قيمية ثقافية تجسد القيم السالفة الذكر و إلى بنية اقتصادية اجتماعية ترتبط بدرجة التطور الاقتصادي و الاجتماعي في الدولة و بطبيعة القوى و التكوينات الاجتماعية فيها كما يستند إلى بنية سياسية قانونية تمثل الاطار السياسي و القانوني للمجتمع المدني و الدولة معا . (31)

رابعا: المنظمات غير الحكومية:

بالإضافة إلى دور المجتمع المدني المحلي في عملية بناء الدولة نجد المنظمات الدولية غير الحكومية (Non-Gouvernemental) (32) International Organisations (INGOs) التي تساهم بدور فعال و مباشر في عملية البناء في نطاق تخصصها الوظيفي خاصة في الدول النامية و ذلك نظرا لتنامي دور هذه المنظمات وزيادة اقتناع المجتمع الدولي بمدى فعاليتها و المتمثلة فيما يلي:

- تقديم المنح و المساعدات المالية للدول الهشة (33) **Fragile State** في مجال إعادة البناء الاقتصادي و قطاعات تقديم الخدمات للصالح العام. أنظر الشكل رقم (01).
- تزويد الدول بالخبرات التقنية و الفنية في جميع المجالات . (34)

المجالات التأسيسية	
النظام و التسوية السياسية	الدستور؛ الانتخابات؛ وسط محيط العلاقات داخل النظام العام؛ العلاقات بين الدولة والمجتمع أمر أساسي في خلق شعور من الحيز العام المشترك.
الأمن	القوة العسكرية؛ الشرطة / الجريمة. إعادة إنشاء احتكار الشرعية على وسائل العنف.
سلطة القانون	إنشاء إطار قانوني / رسمي ينظم التفاعلات بين الدولة والمجتمع أين يمكن محاسبة الفاعلين السياسيين. -الالتزام بالقوانين المعروفة علنا، و اتصالها وثيقا بقوى الأمن، وخاصة من حيث الشرطة / الجريمة.
الحكم الإداري	إنشاء تسيير الخدمة المدنية القائم على الجدارة، وإدارة المالية العامة، وإدارة المساعدات.
مجال المخرجات	
الخدمات المقدمة	الصحة، التعليم، إيجاد المرافق و تطويرها، و غيرها من الخدمات الأساسية
نظام العدالة و العمليات	خلف سيادة القانون، وهذا يشمل إقامة العدل؛ العدالة الانتقالية؛ التفاعل مع المنظمات غير الحكومية، العدالة والمعايير الاجتماعية.
الحكم الاقتصادي	الإدارة الكلية؛ الدعامة المؤسسية للأسواق، العمالة، إدارة الموارد الطبيعية، والبنية التحتية / تنظيم

جدول رقم (01) يوضح : قائمة المجالات الرئيسية التي تسعى عملية بناء الدولة الى تحقيقها

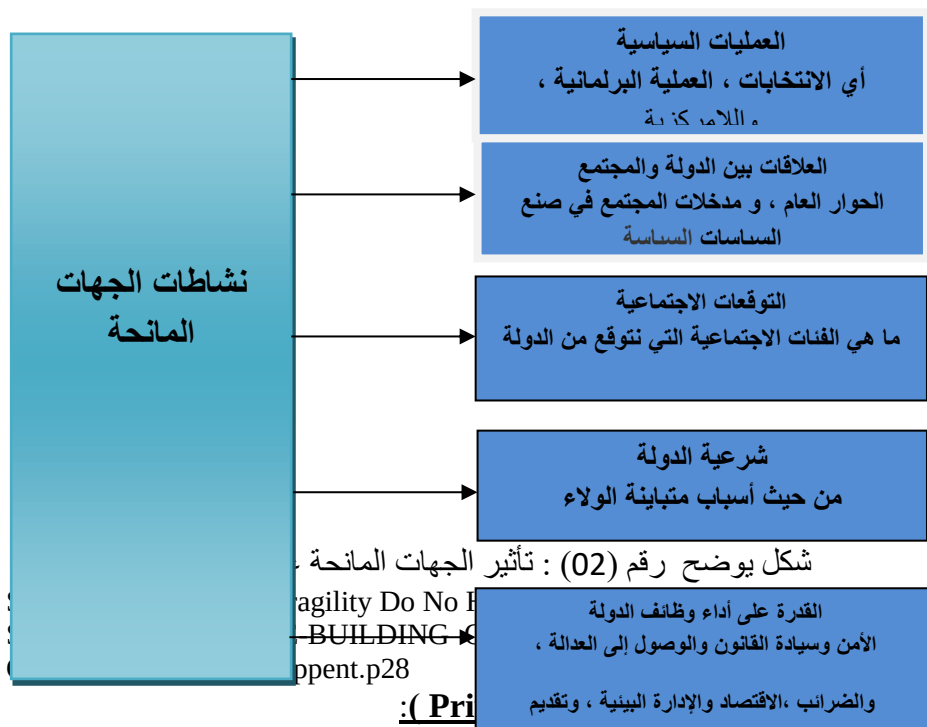
Understanding State-Source : Verena Fritz and Alina Rocha Menocal
An Analytical and Building from a Political Economy Perspective
Conceptual Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for
International Engagement Overseas Development Institute , p

- تقديم مساعدات إنمائية في الإدارة و الحكم بهدف ترشيد أداء الإدارة العامة في مجال تقديم الخدمات لضمان العدالة و المساواة في توزيع القيم المادية و المعنوية من ناحية بالإضافة عقلنة تسيير الموارد الاقتصادية بعيدا عن الفساد التسييري و الإداري من ناحية أخرى . و هو مل يوضحه .

- مساهمة هذه المنظمات في دعم استقرار البناء السياسي الداخلي من خلال التزامها الدولي بالتسوية السلمية من خلال مجموعة من الآليات و الممارسات.

في نفس الاطار، من الضروري أن نضع في اعتبارنا أن كافة المجالات مترابطة بشكل وثيق وأن علاقتها ديناميكية وشاملة . الجدول رقم (02) يوضح بشكل أدق المجالات المستهدفة :

Making



تشكل الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال. فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من الدول النامية الذي يعمل على تحرير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية والتي تعتمد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية ، و الاجتماعية ، و عملية بناء الدولة .

فإن معظم الدول أصبحت تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم.

كما يعتبر القطاع الخاص من بين الفواعل الأساسية في عملية بناء الدولة فهو يساهم أيضا في دعم نشاط الدولة و ذلك من خلال توفير الخبرات و المال و المعرفة اللازمة لعملية البناء بالشراكة مع أجهزة الدولة الرسمية و غير الرسمية فهو يلعب دور في تأمين التدريب و التعليم من خلال مراكز البحث العلمي كما يساهم من خلال قدراته التقنية و خبراته الفنية في رسم البرامج التنموية للدولة و انجاح سياساتها العامة ، كما يساهم في تأمين القروض للإسكان و التعمير بالإضافة إلى هذا يساهم القطاع الخاص في ضمان الشفافية في الكثير من القطاعات من خلال قدرته على نشر المعلومات و إصدار الإحصائيات الدورية و تسيير الحصول على المعلومات . إضافة إلى قيام القطاع الخاص بتأمين الوظائف و مكافحة البطالة .

الخاتمة :

بناء على ما سبق ، فإن فعالية بناء الدولة تعبر عن ذلك الجهد الواعي الذي يضطلع به القائمون على إدارة شؤون البلاد في المجالات السياسية المتعلقة بإقامة عملية سياسية تراعي الحقائق الاجتماعية ، وتضمن المشاركة و مراعاة حقوق الإنسان وكرامة المواطن ، وبناء مؤسسات إدارية فعالة قادرة على التكيف ، والقيام بمؤسسات اقتصادية من بنوك ومؤسسات مالية وعسكرية ودستورية وتعزيز الموجود منها لكي تحمي الوحدة الترابية وتخضع للقانون .

هوامش الدراسة:

1- سماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د د ن ، ط 80.

2- استعمل هذا المصطلح في المجموعة الدولية بداية من سنوات 1990 مع بروز برامج إعادة الهيكلة وتحت تأثير فكرة الحد من وجود الدولة والنزعة التدخلية لها. ففي تحليل فترة الاحتلال لكينيا اعتبر المفكر "لونسدال" J.Lonsdal أن بناء الدولة هو جهد واعي من أجل خلق وسيلة مراقبة وتكوين الدولة يعتبر عملية تاريخية في جزئها الأكبر غير واعية ومتناقضة.

حيث تعتبر مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة و ما أفرزته من تحقيق للأمن و الاستقرار في تنمية جانب من المعمورة . أما في العالم الثالث ظهر عدد من التقسيمات في الشرق و الغرب ، و من جانب آخر ظهر انفراج في العلاقات الدولية مع نهاية القرن العشرين و في مقابل هذا نمت نزاعات مختلفة من حيث الكم و النوع على غرار دول مثل : ناميبيا ، موزنبيق ، وكمبوديا، السلفادور، و غواتي مالا . بالإضافة إلى ذلك ظهرت نزاعات في دول أخرى مثل : أنغولا، والنزاع بين الشمال و الجنوب في السودان و كذا النزاعات التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة مثل ليبيريا ، يوغسلافيا ، و الصومال ، كل هذه التطورات الدولية حتمت على المجموعة الدولية إدراج هذه الظواهر على سلم أولوياتها كما حتم على الباحثين إيجاد إطار أكاديمي يتناول الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار . للمزيد من الإطلاع أنظر :

Lakhdar Brahimi, STATE BUILDING IN CRISIS AND POST-CONFLICT COUNTRIES , paper presented in the 7h Global Forum on Reinventing Government Building Trust in Government 26-29 June 2007, Vienna, Austria.p2.

3- State-Building, Peace-Building and Service Delivery in Fragile and Conflict-Affected States: Literature Review, Final Report ,13th
ay.www.oecd.org/dataoecd/59/51/41100930,p7.

4- بومدين طاشمة ، " بناء الدولة في عصر المعلومات "، محاضرة أقيمت على طلبه السنة أولى ماجستير ، تخصص السياسات المقارنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة تلمسان.

5- 1 - Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, Understanding State-Building from a Political conomy Perspective: An Analytical and Conceptual Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for International Engagement; Report for DFID's Effective and Fragile States Teams, Overseas Development Institute, September 2007,p13.

6- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة مجاب الإمام ، الرياض: العبيكان للنشر، 2007، ص.ص 11-34.

7- 1 - جورج بوردو ، الدولة ، ترجمة محمد العدلوني الادريسي و يوسف عبد المنعم،الدار البيضاء:دار الثقافة مؤسسة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2007،ص 79

8- 1. Simon Chesterman, You, The People The United Nations, Transitional Administration, and State-Building, by Oxford University Press Inc., New York.2004.p01.

9- جميل شنا فائق، مستقبل العراق بين بناء الدولة و محاولات التقسيم، رسالة ماجستير ،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، كلية القانون و السياسة ، قسم العلوم السياسية، 2009 ، ص 8 .

10- بومدين طاشمة ، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب : قضايا و إشكاليات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011 ، ص ص 25-26

11- تعرف عملية المؤسسة على أنها تلك العملية التي تكتسب من خلالها المنظمات و الاجراءات قيمة و استقرار. و يمكن التعرف على مستوى المؤسسة ، أي بناء المؤسسات السياسية ، من خلال أبرز خصائصها ، مثل التكيف ، و الاستقلال الذاتي ، و الترابط.

12- - سوزان كالفرت و بيتر كلفرت ، السياسة و المجتمع في العالم الثالث ، مقدمة ، ترجمة: عبد الله بن جمعان آل عيسى الغامدي، الرياض: جامعة الملك سعود ، النشر العلمي و المطابع، 2002، ص 242.

13- حسب ريتشارد سنايدر " هي حالة عقلية، شعور أو عاطفة لجماعة من شعب تعيش ضمن إطار منطقة جغرافية محددة جيداً ويتكلمون لغة مشتركة ويتعلقون بتقاليد مشتركة في بعض الحالات لهم دين مشترك.

و يرى جون بلميناتز " Plamenatz " الرغبة للمحافظة على الهوية القومية أو الثقافية لشعب أو تعزيزها عندما تكون هذه الهوية في خطر أو الرغبة في تحويلها أو حتى خلقها عندما يكون هناك شعور بأنها عاجزة أو قاصرة ؟ .

ويقول عبد العزيز البسام حول القومية الظاهرة والمفهوم " أن القومية باعتبارها ظاهرة اجتماعية ي في صورتها العامة هي ما ينشأ بين جامعة من الناس من روابط تؤلف بينهم وما يتولد عن هذه الروابط من عواطف الولاء والارتباط بالجماعة ومن أعمال ترمي إلى المحافظة على كيانات تلك الجماعة واستمراره ، والقومية باعتبارها مفهوم عقلي هي في صورتها العامة ما ينشأ في الذهن من معان لدى تأمل تلك الروابط بين تلك الجماعة. أما هانس كون فيعرفها " هي إحدى القوى المحدودة الفعالة في التاريخ الحديث ويعود أصلها إلى القرن الثامن عشر في أوروبا وانتشرت خلال القرن التاسع عشر إلى أرجاء أوروبا كافة وأصبحت في القرن العشرين حركة ذات نطاق عالمي وتزداد أهميتها في آسيا وأفريقيا غير أن القومية ليست هي نفسها في الدول جميعا وفي الأزمنة كافة ، أنها ظاهرة تاريخية وهكذا فإن الأفكار السياسية والبنى الاجتماعية للبلدان التي تنشأ فيها هي التي تحددها. للمزيد من الاطلاع انظر على الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=249829>

14- مصطلح الدولة القومية قد استعمل في الأساس لتمييز الدول الحديثة من الاشكال الأقدم للمنظمة السياسية التي تغطي مساحة صغيرة نسبيا مثل القبائل أو دولة المدينة . و يربط هذا المصطلح ما بين مفهوم الأمة الذي يشير إلى مجموعة من الافراد الذين لديهم شعور مشترك بالهوية الثقافية و الأرض ، و مفهوم الدولة الذي يشير إلى مفهوم قانوني يصف مجموعة اجتماعية تقيم على إقليم محدد و تنتظم تحت مؤسسات سياسية مشتركة و حكومة فاعلة، و يشار إلى أن الدولة القومية قد أصبحت الوحدة السياسية الرئيسية في المنتظم الدولي منذ القرن السابع عشر ميلادي بالضبط منذ معاهدة و استغاليا سنة 1648.

15- بومدين طاشمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 36-37.

16- بومدين طاشمة ، بناء الدولة في عصر المعلومات ، محاضرة أقيمت على طلبة السنة أولى ماجستير ، تخصص سياسات مقارنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة ابو بكر بلقايد، 2012 ..

- 17- أحمد السيد النجار و آخرون ، دولة الرفاهية الاجتماعية : بحوث و مناقشات ، مركز دراسات الوحدة العربية و المعهد السويدي بالإسكندرية ، بيروت ، ط 1 ، ص 102
- 18- يعتبر مفهوم الدولة الفاشلة من المصطلحات المتداولة في العلوم السياسية ويعتبر الكاتب الكندي "مايل إغناطييف" M.ignatieff المروج الأول لهذا المصطلح من خلال كتابه: شرف المحارب والحرب الشريفة "the warrior's honorand virtual war" و الذي درس فيه لوردات الحرب والميليشيات والجيش غير النظامية في كوسوفو والصومال وأفغانستان حيث أشار إلى غياب الحكومات في هته الدول. فمصطلح الدولة الفاشلة يشير "روتبرغ" Rotberg أن الدولة الفاشلة هي حالة وسطية أو مرحلة انتقال والشكل اللطيف للدولة الفاشلة وهي تتأرجح بين الدولة القوية والمنهارة وحسب روتبرغ توجد خصائص يمكن الاعتماد عليها لتحديد الدولة الفاشلة منها:
- انتشار الإجرام والعنف السياسي / مثل قمع المظاهرات، وضع قيود على نشاط المجتمع المدني وحرية التعبير.
 - انتشار التوترات و النزاعات / وخاصة الاثنية والعرقية والدينية وحتى البينية منها.
 - لا فعالية البنى التحتية/العجز في المستوى الخدماتي، عدم تكافؤ الفرص، انتشار السوق الموازي
 - ضعف السلطات/التشريعية والتنفيذية والقضائية ما أدى لظهور الدولة الصدّ كنتيجة لضعف السلطات / للمزيد من الاطلاع انظر:
- Rotberg.I.Rotberg, "the new nature on nation stat failure," the Washington - quarterly,summer,2002
- 19- Julia Raue and Patrick Sutter, Facets And Practices of State-Building , Martinus Nijhoff Publishers,2009.p 62.
- 20 - الأخضر عزي , غالم جلطي , قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد ، على موقع: [http:// www.ululimsania.net/a34.htm](http://www.ululimsania.net/a34.htm)
- 21 - أما تعريف و. براند W. Brand فيرى أنه مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد و المؤسسات العمومية بتسيير أعمالهم بطريقة مستمرة يطبعها التعاون و التوفيق بين المصالح المختلفة .. كما و يندرج هذا الحكم في المؤسسات الرسمية و الأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية و الترتيبات و التعديلات الرسمية التي على أساسها يكون الشعب و هذه المؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع الحكم الراشد من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الذي يعزز و يدعم و تصون رفاه الإنسان , و يقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم و حرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية , لاسيما بالنسبة لأكثر الأفراد المجتمع فقرا و تهميشا للمزيد من الاطلاع أنظر:
- هيئة الأمم المتحدة , تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 , الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي , المكتب الإقليمي للدول العربية, ص 101.
- 22 - حسن أبشر الطيب ، دولة المؤسسات ، د د ن ، د ط ، ص ص 9 - 10 .
- 23 - إن دراسة العلم الدستوري تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث كان الايطاليون أول من ادخل دراسته في معاهدهم ثم انتقل إلى فرنسا سنة 1834 . و نجد أن هذا المصطلح مكون من كلمتين : أولا القانون و الذي هو مجموعة القواعد القانونية العامة و المجردة الأمرة و المكملة و الملزمة . فالقانون ليس مجرد تقنين للعلاقات الاجتماعية السائدة في الدولة و ضابط للسلوك الإنساني ، فهو في نفس الوقت وسيلة لتطوير هذه العلاقات باتجاه إيديولوجي معين ، فالقانون هو عمل سياسي يعبر عن مصالح الفئات

الاجتماعية السائدة في الدولة . و يقسم الفقهاء القانون إلى قسمين خاص و هو ينظم العلاقات بين الأفراد كالقانون التجاري و المدني ، وهو الأقدم و القانون العام الذي ينظم العلاقات بين الدولة و الأفراد سواء كانوا مواطنين أو أجانب كالقانون الدستوري و الإداري و الدولي ، وهو الأحدث . نظرا لان القانون العام يفترض وجود دولة دستورية ، وبالتالي لا يمكن أن يتطور في دولة استبدادية .

أما كلمة دستور في اللغة الفرنسية تعني التأسيس أو التكوين **établissement** أو **institution** ، ونجد أن كلمة دستور ليست كلمة عربية الأصل فهي كلمة فارسية تعني الدفتر أو السجل الذي تجمع فيه قوانين الملك و ضوابطه ، و بذلك فإن الكلمة تستخدم للدلالة على القواعد الأساسية التي يقوم عليها تنظيم من التنظيمات ابتداء من الأسرة و الجمعية و النقابة و انتهاء بالدستور العام للدولة .

24 - مورييس ديفر جيه ، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري : الأنظمة السياسية الكبرى ، ترجمة : جورج سعد ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط 1، ص ص 8-10 .

25- السياسة العامة **Public Policy** هي احد المصطلحات الحديثة و كأهم و أبرز التخصصات الأكاديمية الجديدة التي ظهرت في مرحلة الثورة العلمية الثانية في حقن السياسات المقارنة و العلوم السياسية ككل ، حيث يعرف "توماس داي" **Thomas Dye** السياسة العامة بأنها كل ما تقرر الحكومة فعله او عدم فعله ، كما تعرّف على أنها سلسلة من الاجراءات التي تعتمد عليها السلطة السياسية في حل مشكلة أو مشكلات مترابطة ، و يعرفها المفكر "ريتشارد هوفر هيرت" **Richard Hofferhert** بأنها مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق عرض ما ، أما "هارولد لاسويل" **Harold Lasswell** فيعرفها بهذه الأسئلة : من يحوز على ماذا ؟ متى ؟ و كيف ؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد و المكاسب و القيم و المزايا المادية و المعنوية و تقاسم الوظائف و المكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة ، و يعرف الأستاذ " جيمس أندرسون" **James Anderson** السياسة العامة بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو قضية ما.

و يعرفها الطيب حسن أبشر بأنها الأطر الفكرية و العلمية التي توضح توجيهات و تطلعات و أهداف الحكومة لإشباع حاجات مجتمعية أو حل مشكلات عامة مع تحديد الاسبقيات و تخصيص الموارد و الامكانيات واجبة التنفيذ.

أما السيد ياسين فيعرفها بأنها تمثل مشكلة بالنسبة للبحث العلمي فهي تمثل واقع محدد يمكن أن يخضع للتحليل / أما بالنسبة للفعل فهي تمثل إستراتيجية خاصة بالحكومة في موضوع محدد. و من بين التعاريف التي جاءت بها المنظمة العربية للتنمية الادارية هي:

الأداة الرسمية لتنظيم حياة الشعوب و المجتمعات و المنظمات. للمزيد من الاطلاع أنظر:

- جيمس أندرسون ، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، الدوحة : دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 1997، ص 16.

26 - عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات ، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2008، ص 3.

27 - خالد معمري ، اقتراب السياسة العامة في عملية بناء الدولة : المداخل النظرية والصعوبات المنهجية ، الملتقى الوطني " لسياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع " ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة سعيدة : 26-27 أبريل 2009 ، ص 8.

28 - بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدى وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، وقد مثل لدى **هيجل** " ذلك الحيز الاجتماعي والأخلاقي بين العائلة والدولة ، و هو ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمعات السابقة، ونظر له **أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci** باعتباره جزءا من البنية الفوقية : وهذه البنية حسب تقديره تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني و مجتمع سياسي، وظيفة الأولى الهيمن عن طريق الثقافة والايولوجيا ، ووظيفة الثاني (الدولة أو النظام السياسي) السيطرة أو الإكراه. أما **ألكسيس دي توكفيل** فقد أثار في كتابه (الديمقراطية في أمريكا) الى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطنين بكل عفويةٍ و ربط و ربط ضمان الحرية السياسية بالفوانين والعادات ، أي الوضعية الاخلاقية والفكرية للشعب. للمزيد من الاطلاع أنظر :

- تامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسيات العامة ،

الأردن : عمان ، دار مجدلاوي ، ط 1 ، 2004 ، ص 105.

29 - يوسف زدام ، " دور المجتمع المدني في التنمية الانسانية مقاربة ثقافية " ، مداخلة غير منشورة ملقاة بالملتقى الوطني حول : "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات"، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008 ، ص 1 .

30 - مرسى مشري ، " المجتمع المدني في الجزائر : دراسة في آلية تفعيله " ، مداخلة غير منشورة ملقاة بالملتقى الوطني حول : "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات"، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008 ، ص 1 .

31- حسنين توفيق ابراهيم ، النظم السياسية العربية :الاتجاهات الحديثة في دراستها ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001، ص 162 .

32 - عبد اللطيف باري، المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني العالمي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 76-77 .

33 - طاهر كنعان و آخرون، الحكمانية : المفهوم وأبعادها ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2001 ، ص 46.

34- محمد عبد الفضيل، "مفهوم الفساد و معاييرهِ" ، في إسماعيل الشطي و آخرون ، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة لعربية، 2004، ص 123.